التطوير المؤسسى بوصفه مدخلا للحد من الخلافات الإقليمية

(دراسة تطبيقية على مبادرة دول حوض النيل)

د. نهى محمد الخطيب(*)

مقدمة:

يتأسس هذا البحث على مبادرة حوض النيل. والمبادرة هى اتفاقية دولية وُقعت بين دول حوض النيل التسع، فى فبراير عام ١٩٩٩، بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقيمى بين هذه الدول. وقد وقعت فى تنزانيا (وأضيف إليها، فيما بعد، إرتريا بوصفها مراقبا).

وتعد المبادرة نتاج سنوات عدة من المفاوضات والمناقشات بين دول حوض النيل. وتهدف إلى "الوصول إلى تنمية مستدامة لدول الحوض، من خلال الاستغلال المتساوى للإمكانات المشتركة التى يوفرها نهر النيل"(١).

وقد بدأت محاولات الوصول إلى صيغة مشتركة للتعاون بين دول حوض النيل فى عام ١٩٩٣، من خلال إنشاء أجندة عمل مشتركة لهذه الدول، للاستفادة من الإمكانات التى يوفرها نهر النيل.

وفى عام ١٩٩٥ طلب مجلس وزراء مياه حوض النيل من البنك الدولى الإسهام فى الأنشطة المقترحة، وقد استجاب البنك الدولى لهذا الطلب، وحفز صندوق الأمم المتحدة الإنمائى والهيئة الكندية للتنمية الدولية للمشاركة فى تمويل التعاون المنشود، والإسهام فى وضع آليات لتفعيل هذا التعاون.

وفى عام ١٩٩٧ أنشأت دول حوض النيل منتدى للحوار، من أجل

(*) قائمة بأعمال رئيس قسم الإدارة العامة والمحلية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

الوصول إلى أفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينهم، ولاحقا (فى عام ١٩٩٨) اجتمعت الدول المعنية - باستثناء إرتريا فى هذا الوقت - من أجل إنشاء الآلية المشتركة فيما بينهم.

وفى فبراير من عام ١٩٩٩ وقع ممثلو هذه الدول على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى فى تنزانيا، وتم تفعيلها لاحقا فى مايو من العام نفسه، وسميت رسميا باسم "مبادرة حوض النيل" Nile Basin Initiative، وتختصر بـ"NBI".

وبالرغم من أن هذه المبادرة تعد فرصة جيدة للتعاون بين دول الحوض؛ فإنها تفتقر إلى المؤسسية التى تضمن استدامتها، بهدف الحد من الخلاف بين هذه الدول. وهنا يقول محمد فايز فرحات: "إن البناء المؤسسى للمبادرة لا يزال يلتزم بالتمثيل الحكومى الرسمى، وبدون التقليل من أهمية المكون الرسمى لهذه المبادرة؛ فإنه لا يكفى لدفع عملية التعاون الإقليمى فى إطار المبادرة"[٢].

والمؤسسية هنا تعنى إطارا تنظيميا ملزما لكل الأطراف، وأهدافا وآليات محددة.

ونستند هنا إلى نظرية المؤسسية Institutional theory التى تركز على القواعد والقيم التى توجه سلوك تنظيم معين، كما تركز على كيفية تحديد القواعد والقيم، وتبنيها من كل الأطراف المشاركة. وهنا يقول Powell and DiMaggio فى اجتهاداتهما المتعلقة بنظرية التنظيم: إن ما أطلقوا عليه "new institutionalism" هو بديل لما اتسمت به المؤسسية التقليدية التى تعنى بوصف الظواهر التنظيمية "organizational phenomena"[٣].

والمؤسسية بهذا المفهوم تحلل بعمق الأطر الثقافية للبيئة التى يعمل فيها التنظيم. وعليه فإن الإطار القانونى للتنظيم يتبنى القيم التى تدين بها الأطراف المشاركة، والتى يعكسها الإطار القانونى واللانحى للتنظيم.

ويؤكد Jean Bossuyt هذا المضمون باستشهاده بالمنظمات المتعددة

الجنسية التى تواجه ثقافات متباينة، تفرض عليها وضعا مؤسسيا يختلف من دولة إلى أخرى ليتوافق مع القيم الثقافية المتباينة[٤].

وفى إطار هذا البحث الذى يناقش "التطوير المؤسسى بوصفه مدخلا للحد من الخلافات الإقليمية بالتطبيق على مبادرة حوض النيل"؛ فإننا نهدف من خلال مناقشة المبادرة إلى التوصل إلى إطار تنظيمى مؤسسى، يضمن استدامة التعاون بين دول الحوض، والحد من الخلافات بينهم.

والمبادرة وإن كان لها تنظيم يهدف إلى تنفيذ مجموعة من المشروعات التى تمولها جهات مانحة متعددة؛ فإن التنظيم لا يستند إلى إطار قانونى يعكس قيم أطراف المبادرة وتوجهاتها، وعليه فهو غير ملزم لهذه الأطراف. يضاف إلى ذلك أن التنظيم لا يوضح العلاقة مع الأطراف المشاركة الرسمية (الحكومية) ذات العلاقة غير المباشرة بالمياه، أو الأطراف المشاركة (أصحاب المصالح)، سواء كان المجتمع المدنى أو القطاع الخاص. وعليه فإن تحديد إطار تنظيمى مؤسسى يعد أساسا لاستدامة التعاون بين دول الحوض. والرأى عندنا أن الوضع المؤسسى المنشود يجب أن يعتمد على المتطلبات الآتية[٥]:

- المساءلة.
- الشفافية.
- حماية حقوق الملكية.
- بناء القدرات.
- التنسيق بين الأطراف المشاركة الأولية والثانوية.

خصائص نهر النيل:

جغرافية نهر النيل[٦]:

يعد النيل أطول أنهار الكرة الأرضية، ويقع فى الجزء الشمال الشرقى

من قارة أفريقيا، ويبدأ مساره من المنبع، عند بحيرة فكتوريا (الواقعة فى وسط شرق القارة)، ثم يتجه شمالا حتى المصب فى البحر المتوسط، ويبلغ طوله نحو ٦٦٥٠ كم. ويغطى حوض النيل مساحة ٣,٤ مليون كم^{٢}. ويمر مساره بعشر دول إفريقية، يطلق عليها "دول حوض النيل". وترجع تسمية النيل بهذا الاسم نسبة إلى المصطلح اليونانى Neilos، كما يطلق عليه فى اليونانية اسم Aigyptos، وهى أحد أصول المصطلح الإنجليزى لاسم مصر Egypt.

ويجتمع نهر النيل فى عاصمة السودان الخرطوم، ويتكون من فرعين رئيسيين يغذيانه؛ هما: النيل الأبيض فى شرق القارة، والنيل الأزرق فى إثيوبيا. وتعد بحيرة فكتوريا المصدر الأساسى لمياه نهر النيل. وهى تقع على حدود أوغندا وتنزانيا وكينيا، وتعد ثالث البحيرات العظمى.

ويُشكل النيل الأزرق نسبة تتراوح بين (٨٠ و٨٥٪) من المياه المغذية لنهر النيل، ولكن هذه المياه تصل إليه فى الصيف فحسب، بعد هطول الأمطار الموسمية على هضبة إثيوبيا، ولا يشكل فى بقية أيام العام نسبة كبيرة؛ إذ تكون المياه فيه ضعيفة أو جافة تقريبا.

ويشكل اتحاد النيلين (الأبيض والأزرق) رافدا واحدا لتغذيته بالمياه قبل دخوله مصر؛ وهو ما يطلق عليه نهر عطبرة الذى يبلغ طول مساره نحو ٨٠٠كم تقريبا.

ويعبُر النيل الحدود السودانية المصرية، ويستمر داخل مصر بطول ٢٧٠كم، حتى يصل إلى بحيرة ناصر، وهى بحيرة صناعية، تقع خلف السد العالى. وبدءا من عام ١٩٩٨ انفصلت بعض أجزاء هذه البحيرة غربا فى الصحراء الغربية، لتشكل بحيرات توشكى.

وبعد بحيرة ناصر يغادر النيل البحيرة، ويتجه شمالا حتى يصل إلى البحر الأبيض المتوسط، وينفصل جزء من النهر عند بنى سويف، ويسمى بحر يوسف، ويستمر حتى يصل إلى الفيوم.

ويصل نهر النيل إلى أقصى الشمال المصرى، ويتفرع إلى فرعين: فرع دمياط شرقا، وفرع رشيد غربا، ويحصران فيما بينهما دلتا النيل، ويصب النيل فى النهاية فى البحر الأبيض المتوسط، منهيا مساره الطويل، من أواسط شرق أفريقيا، حتى شمالها.

نبذة تاريخية عن حضارات نهر النيل(٧):

منذ فجر التاريخ، اعتمدت الحضارات التى قامت على ضفتى النيل على الزراعة، بوصفها نشاطا رئيسيا مميزا لها، خاصة فى السودان ومصر؛ لكونها من أوائل الدول التى قامت على أرضها حضارات. لهذا شكل فيضان النيل أهمية كبرى فى الحياة المصرية القديمة والنوبية أيضا. وكان هذا الفيضان يحدث بصورة دورية فى فصل الصيف، ويسهم فى تخصيب الأرض بالمياه اللازمة للزراعة طوال العام.

وفى مصر الفرعونية، ارتبط هذا الفيضان بطقوس شبه مقدسة؛ إذ كانوا يقيمون احتفالات وفاء النيل ابتهاجا بالفيضان، كما سجلوا هذه الاحتفالات فى صورة نحت على جدران معابدهم ومقابرهم والأهرامات، لبيان مدى تقديسهم إياه.

وقد ذكرت الكتب السماوية المقدسة (الإنجيل والقرآن) قصة نبى الله يوسف مع أحد فراعنة مصر، حينما عبّر حلمه عن السنابل السبع والبقرات السبع؛ فأسهم فى حماية مصر من مخاطر الفيضان فى هذه الفترة، مدة سبع سنوات رخاء وسبع سنوات عجاف.

وفى مصر الإسلامية، اهتم ولاتها بالفيضان أيضا، وأنشأوا "مقياس النيل" فى القاهرة لعمل قياس دقيق للفيضان. ومازال هذا المقياس قائما اليوم فى "جزيرة الروضة" بالقاهرة.

أما فى العصر الحديث، ففى أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم شهدت دول حوض النيل جفافا، نتيجة ضعف فيضان النيل؛ وهو مما أدى إلى

نقص المياه، وحدوث مجاعة كبرى فى السودان وإثيوبيا، غير أن مصر لم تعان من آثار تلك المشكلة؛ لوجود مخزون للمياه ببحيرة ناصر، خلف السد العالى.

ويُشكل حوض النيل تنوعا جغرافيا فريدا، بدءا من المرتفعات فى الجنوب، ويقل الارتفاع حتى يصل إلى سهول فسيحة فى أقصى الشمال. ولذلك يعد نهر النيل النهرَ الوحيدَ الذى يجرى من الجنوب إلى الشمال، تبعا لميل الأرض. ويشكل النيل أهمية كبرى فى اقتصادات دول حوض النيل. أما فى مجال السياحة، ففى السودان ومصر تقوم عليه السياحة النيلية.

ونتيجة للإمكانات الهائلة التى يوفرها نهر النيل، فقد كان مطمعا للقوى الاستعمارية فى القرن التاسع عشر؛ إذ تحكمت الدول الأوربية فى دول حوض النيل فى تلك الفترة. ففى حين كانت بريطانيا تحكم قبضتها على مصر والسودان وأوغندا وكينيا، فقد أحكمت ألمانيا قبضتها على تنزانيا ورواندا وبوروندى. وفى الوقت نفسه سيطرت بلچيكا على الكونغو الديمقراطية التى كانت تعرف فى هذا الوقت باسم زائير.

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) قسمت الإمبراطورية الألمانية بين كل من بريطانيا وبلچيكا، فحصلت إنجلترا على تنزانيا، وحصلت بلچيكا على رواندا وبوروندى، وبقيت إثيوبيا مستقلة.

ومع انتهاء السيطرة البريطانية على مصر والسودان فى خمسينيات القرن العشرين، وقعت اتفاقية نهر النيل (١٩٥٩) لتقسيم مياهه، ورفض أغلب دول حوض النيل هذا التقسيم، وعدوه تقسيما استعماريا جائرا.

تعريف حوض النيل:

أطلق "حوض النيل" على عشر دول أفريقية، يمر فيها نهر النيل، سواء تلك التى يجرى مساره مخترقا أراضيها، أو تلك التى يوجد على أراضيها منابع نهر النيل، أو تلك التى يجرى فى أراضيها الأنهار المغذية لنهر النيل. هذه

الدول هى: إرتريا، وأوغندا، وإثيوبيا، والسودان، والكونغو الديمقراطية، وبوروندى، وتنزانيا، ورواندا، وكينيا، ومصر. ويغطى حوض النيل مساحة تبلغ نحو ٣,٤ ملايين كم٢، من المنبع فى بحيرة فكتوريا، حتى المصب فى البحر الأبيض المتوسط. ومما هو جدير بالذكر أن مصر تمثل أقل هذه الدول من ناحية هطول الأمطار، كما يتضح لنا من الشكل الآتى:

شكل رقم (١)

المعدل السنوى لهطول الأمطار فى دول حوض النيل

المصدر: محمد العزازى: مشكلة المياه فى مصر، بحث غير منشور، قدم فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فى إطار Summer School، ٢٠٠٥.

المشكلة البحثية:

تزايدت التكهنات بإمكان نشوب حروب بسبب المياه، لاسيما مياه نهر النيل[٨]، وهو ما أكده كثير من الاجتهادات التى نُشرت فى هذا الصدد. وتعد منطقة حوض النيل من أكثر المناطق التى تشهد حالة من الصراع والخلاف بين دول النهر[٩]، ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية:

١ - مشكلة ندرة المياه مع ازدياد الطلب عليها فى المستقبل؛ وهو الأمر الذى أدى إلى حدوث توتر بين دول النهر[١٠].

٢ - عدم كفاية الأطر المؤسسية والقانونية للتعامل مع قضية تقاسم مياه

نهر النيل، وتنظيم مسألة الانتفاع بالمياه، فيما بين دول النهر[١١]، مع الزيادة على الطلب المستمر على المياه لتلبية الحاجات التنموية؛ وهو الأمر الذى أدى إلى نشوب صراع بين دول الحوض، بشأن حصص المياه.

٣ - الظروف السياسية الداخلية التى تمر بها دول حوض النيل والخارجية، المتمثلة فى التدخل الخارجى، سواء فى اختلاق الصرع بين دول الحوض أو الحفز إليه، لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية.

٤ - عدم اكتمال محاولات التعاون الإقليمى لدول الحوض.

وفى ظل المتغيرات التى يشهدها العالم يرتفع الطلب على المياه من قبل أغلب دول الحوض، لارتفاع معدلات النمو والانفجار السكانى لدى كثير منها، ومشكلات الجفاف والتصحر وما يتبعها من مجاعات.

يضاف إلى ما سبق الأطماع الخاصة لبعض الدول المجاورة (تركيا وإسرائيل) التى تعانى من نقص فى الموارد المائية التى قد تتسبب فى زيادة حدة الخلافات بين دول الحوض لتحقيق مصالح خاصة بها.

وعلى هذا، كانت الحاجة إلى البحث عن إطار مؤسسى ذى قواعد ثابتة، يسهم فى التخفيف من حدة الصراع الدائر بين دول الحوض. وهذا الإطار المؤسسى يمكن أن يسهم فى تحقيق التفاعل التكاملى بين دول الحوض، بما يضمن عدالة توزيع الحصص، والحفاظ على مياه النيل، واستدامة التنمية لدى الجميع. وتعد مبادرة حوض النيل أساسا مناسبا لإنشاء هذا الإطار المؤسسى.

أهداف البحث وتساؤلاته:

يهدف هذا البحث إلى تعرف مدى إمكان التخفيف من حدة الخلافات بين دول حوض نهر النيل، من خلال إنشاء إطار مؤسسى، يعتمد على التعاون الذى

حققته مبادرة حوض النهر، منذ إنشائها منذ عشر سنوات، حتى الآن. ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ ـ ما إشكاليات الإطار القانونى الذى يحكم استفادة دول الحوض من مياه نهر النيل؟

٢ ـ ما المحاور الأساسية للخلاف بين دول حوض النيل؟

٣ ـ ما المكونات الأساسية لمبادرة حوض النيل؟

٤ ـ ما مدى إسهام استراتيجيات المبادرة فى الحد من الصراع بين دول الحوض؟

٥ ـ ما الإطار المؤسسى المقترح للحد من الصراع بين دول الحوض؟

الإطار القانونى الذى يحكم استفادة دول حوض نهر النيل من المياه:

يمكن القول من الناحية النظرية إن الإطار القانونى الذى يحدد الاستفادة من مياه نهر النيل يتمثل فى كثير من الاتفاقيات التى أبرمت بين الأطراف المعنية على فترات تاريخية مختلفة، نظمت قضية الانتفاع بمياه النهر. ويتمثل أهم هذه الاتفاقيات فيما يأتى:

جدول رقم (٢)

أهم الاتفاقيات التى نظمت قضية الانتفاع بمياه نهر النيل

م	الاتفاقية	الأطراف المبرمة معها	الأثر المترتب عليها
١	بروتوكول روما ١٥ إبريل١٨٩١	بريطانيا وإيطاليا (إيطاليا بصفتها تحتل إريتريا)	– تعهد إيطاليا بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الرى يمكن أن تؤثر فى موارد النيل على نهر عطبرة.
٢	اتفاقية أديس	بريطانيا (نيابة عن	– وعد الإمبراطور الإثيوبى بألا

م	الاتفاقية	الأطراف المبرمة معها	الأثر المترتب عليها
	أبابا ١٥ مايو ١٩٠٢	السودان) وإثيوبيا	يبنى أو يسمح ببناء أى أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوباط.
٣	اتفاقية لندن ١٣ ديسمبر ١٩٠٦	بريطانيا وفرنسا وإيطاليا	– تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.
٤	اتفاقية روما ١٩٢٥	بريطانيا وإيطاليا	– اعتراف إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيلين الأزرق والأبيض وروافدهما. – وتتعهد بعدم إقامة أية إشغالات من شأنها أن تؤدى إلى نقص كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى.
٥	اتفاقية عام ١٩٢٩	مصر وبريطانيا (بصفتها مستعمرة لمصر وأوغندا وتنزانيا وكينيا)	– منح مصر حصة ثابتة من مياه النيل، ومنحها حق الاعتراض (الفيتو) على إقامة أية مشروعات جديدة على النهر وروافده، إذا مس ذلك نصيب مصر من كمية المياه الواردة إليها.
٦	اتفاقية عام ١٩٥٩	مصر والسودان	– جاءت مكملة لاتفاقية ١٩٢٩ لضبط كمية المياه التى تصل إلى مصر والسودان
٧	اتفاقية نوفمبر ١٩٥٩	مصر والسودان	– تقاسم موارد المياه البالغة ٧٤ مليار متر مكعب، بعد خصم المياه المتبخرة، وفقا لحجم السكان واحتياجاتهم الفعلية والمتوقعة فى الجانبين، على أن يخصص ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر، و١٨,٥ مليار متر مكعب

م	الاتفاقية	الأطراف المبرمة معها	الأثر المترتب عليها
			للسودان، وفى حالة زيادة محصول مياه النهر يتم تقسيم الزيادة بين الدولتين بالتساوى، أما فى حالة النقص فيتم البحث عن حل ملائم من قبل لجنة فنية مكونة من الدولتين. – الموافقة على قيام مصر بإنشاء السد العالى، وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرى على النيل الأزرق.
٨	اتفاقية إطار التعاون بين مصر وإثيوبيا فى مجال مياه النيل - يوليو ١٩٩٣	مصر وإثيوبيا	– عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل يسبب ضررا للدولة الأخرى. – التزام الطرفين بمبدأ الحفاظ على مياه النيل وحمايتها واحترام القوانين الدولية. – استمرار التشاور والتعاون للحفاظ على مياه النيل.

المصدر: بتصرف من الباحثة: ايمن السيد عبد الوهاب وآخرون، حوض النيل - فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٩.

وتتمثل الإشكاليات المتعلقة بالإطار القانونى المنظم لاستفادة دول الحوض من مياه النيل فى الآتى:

١- فيما يتعلق باتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢ المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا، فإن البعض يشكك فى شرعية هذه الاتفاقية، ويستند فى ذلك إلى عدم التصديق عليها من قبل مجلس العرش الإثيوبى والبرلمان البريطانى، ومن ثم يرى هؤلاء صعوبة الالتزام بما اتفق عليه، فيما

يتعلق بوعد الإمبراطور الإثيوبى بعدم السماح ببناء أى أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوباط، خاصة فى ظل اختلاف الأوضاع الحالية عما كانت عليه فى أثناء عقد الاتفاقية[١٢].

٢- تعد اتفاقية عام ١٩٢٩ بداية صراع حقيقى، لما خلفته من جدل قانونى حول شرعية استمرار العمل بها، بدعوى أنه قد تم إبرامها فى أثناء فترة الاستعمار، ولا يجوز استمرار العمل بها بعد الاستقلال، خاصة أن المستعمر (بريطانيا) قد أبرمت هذه الاتفاقية بدون مراعاة لرغبات السكان المحليين واحتياجاتهم، ومن ثم يصبح إلزامهم بالعمل بها غير مقبول.

كما أنها تعد موروثا استعماريا؛ وهو الأمر الذى يتعارض مع مبادئ القانون الدولى الذى يمنع كل أشكال الاستعمار ومظاهره[١٣].

وفى حين كان الموقف الرافض من أوغندا وتنزانيا وكينيا لهذه الاتفاقية (١٩٢٩)، أعلنت مصر تمسكها بها، بدعوى صلاحيتها، وفقا لمبدأ التوارث الدولى، ومبدأ الحقوق الطبيعية والتاريخية، وهى المبادئ المستقرة فى القانون الدولى، وسعت مصر لتحقيق التعاون المشترك، لتعظيم الاستفادة من موارد النهر المهدرة، بدلا من التنازع على ما تبقى منها.

٣- أما موقف إثيوبيا، فإضافة إلى تشككها فى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢، فهى لا تعترف أيضا باتفاقيتى: ١٩٢٩ و١٩٥٩؛ إذ لم تكن مستعمرة بريطانية، ولم تدعَ للمشاركة فيهما، ومن ثم فهى لا تلتزم بهما. وترى أن استخدام مياه النيل لأغراض التنمية حق لكل الدول، وفقا لمبدأ الحقوق الطبيعية والإقليمية[١٤].

كما ترى إثيوبيا أن حق مصر فى الاعتراض (الفيتو) على

إقامة مشروعات جديدة على النهر وروافده، يحول دون قدرتها على الوصول إلى التمويل الدولى اللازم[١٥] لمشروعاتها التنموية؛ إذ تعانى من مشكلات الغذاء والطاقة، وهو الخيار الوحيد لها.

ونتيجة لما سبق تطالب إثيوبيا مصر بإسقاط فرضية الحق التاريخى بوصفها شريكا أصليا، حتى يمكن استخدام التكنولوچيا الحديثة للسيطرة على تدفق المياه، والتحكم فيها، فى إطار خطط تنموية محددة[١٦]. ولكنها تشكك فى إمكان استجابة مصر، وترى أن مصر، فيما يتعلق بمسألة تقاسم المياه، لا تعرف إلا لغة الحرب؛ وهو الأمر الذى يزيد من حدة الخلاف بين البلدين.

٤- أما موقف أوغندا وتنزانيا وكينيا، فهو موقف رافض لما جاء فى اتفاقية عام ١٩٢٩، ويرون أن هناك موقفا أنانيا مصريا، وأنها تستمر فى احتكار استخدام مياه النيل. ويأتى رفضهم لهذه الاتفاقية بدعوى أنها قد عقدت مع بريطانيا (فى أثناء استعمارها لهذه الدول)، ومن ثم فهى لا تعبر عن احتياجاتهم ورغباتهم، ولا تمثلهم؛ وهو الأمر الذى يعوق قدراتهم التنموية، ويفرض ضرورة التفاوض مع مصر، والخروج باتفاقية جديدة أكثر عدالة[١٧].

٥- أما فيما يتعلق بالسودان، فبعد أن حصلت على استقلالها عام ١٩٥٥ لم تعد معترفة باتفاقية عام ١٩٢٩ التى أبرمت بين مصر وبريطانيا، وذلك بالنظر إليها بوصفها غير عادلة، وأصبح هناك أيضا من يشكك فى شرعية اتفاقية عام ١٩٥٩ المبرمة بين مصر والسودان، بدعوى أن نظام الحكم السودانى السائد حينذاك اتسم بالدكتاتورية والاستبداد، ولم يحصل موقعو الاتفاقية على تفويض شعبى لتوقيعها، كما أن الوفد السودانى حينذاك كان يفتقر إلى الخبرات الفنية والتفاوضية اللازمة للتفاوض فى هذه القضية المصيرية.

٦- أما موقف مصر إزاء موقف إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا وكينيا والسودان، فهو التمسك بما جاء فى اتفاقية عام ١٩٢٩، ورفض التفاوض فترة طويلة على مسألة مياه النيل، بدعوى أن نصيب مصر من مياه النيل (الذى يمثل محل خلاف ورفض من هذه الدول) لا يفى إلا بالحد الأدنى من احتياجاتها المائية فى الوقت الحالى، وينتظر عدم كفايته فى المستقبل القريب؛ للزيادة السكانية، والحاجة الملحة إلى التنمية.. وإزاء اتهام معظم هذه الدول لمصر بالأنانية والرغبة فى احتكار استخدام مياه النيل، استجابت مصر بقدر من المرونة لرغبة هذه الدول فى إعادة طرح مسألة تقاسم مياه النيل على مائدة المفاوضات، مركزة على إمكان تعزيز حالات التعاون بين دول الحوض، وتحقيق منافع متبادلة، وهو ما تقدمه مبادرة حوض النيل.

ورغبة من مصر فى استعادة العلاقات الطيبة مع إثيوبيا، جاءت اتفاقية إطار التعاون بين مصر وإثيوبيا فى مجال مياه النيل فى يوليو ١٩٩٣ التى وضعت أسسا أكثر عدالة لتسوية قضية مياه النيل، واستمرار التعاون بين الدولتين، لزيادة حجم تدفق المياه، وتقليص الهدر.

ويتضح مما سبق أن الإطار القانونى الذى ينظم إفادة دول الحوض من مياه نهر النيل يعد إطارا جزئيا منقوصا؛ وهو الأمر الذى يسهم بشكل مؤثر فى خلق الصراع الدائر بالمنطقة، وذلك للأسباب الآتية:

١- أن هذا الإطار القانونى لم يشمل كل دول الحوض؛ إذ اعتراضت إثيوبيا على عدم مشاركتها فى اتفاقيتى: ١٩٢٩ و١٩٥٩، ومن ثم أبدت عدم رغبتها فى الالتزام بما جاء بهذا الإطار.

٢- يرفض كثير من الدول الالتزام والاعتراف بكثير من الاتفاقيات، بدعوى أنها قد أبرمت من المستعمر الذى لا يمثل رغباتهم واحتياجاتهم، ومن ثم جاءت هذه الاتفاقيات بما لا يقابل مصالحهم

وحقوقهم (أوغندا - تنزانيا - كينيا - السودان).

٣- يرفض بعض الدول الاعتراف والالتزام بالاتفاقيات التى أبرمت فى ظل نظام حكم ديكتاتورى مستبد، وقام على إبرامها فريق غير مؤهل (السودان).

٤- وضعت بعض الاتفاقيات فى ظل هذا الإطار مصر فى صورة الطرف الأنانى المحتكر؛ وهو الأمر الذى أدى إلى توتر العلاقات، وزيادة حدة الصراع بينها وبين دول الحوض.

المحاور الرئيسية للخلاف بين دول حوض النيل:

بالنظر إلى حوض نهر النيل بوصفه إقليما مكونا من عدد من الوحدات السياسية تتفاعل مع بعضها بشكل مستمر بهدف إدارة موارد نهر النيل ومرافقه؛ فإن أى تغير فى وحدة منها يؤدى إلى حدوث تغيرات تلقائية فى بقية الوحدات. كما أن المتغيرات الخارجية المؤثرة فى وحدة منها تؤدى إلى تغيرات فى بقية الوحدات أيضا، وهو ما يعكس استجابة هذه الوحدات السياسية للتفاعلات الداخلية والخارجية، اقتصادية كانت أو سياسية.

وتتمثل المحاور الرئيسية للخلاف بين دول الحوض فيما يأتى:

(١) محور اقتصادى.
(٢) محور سياسى.
(٣) محور دولى.

المحور الاقتصادى:

من المعروف أن حوض النيل تعد من الدول النامية، ويعانى معظمها من مشكلات اقتصادية حادة؛ مثل المجاعات، وسوء التغذية، والجفاف، وغيرها من مشكلات أدت إلى استمرار التخلف، وعدم القدرة على مواكبة ركب التقدم؛

وهو الأمر الذى يجعل من قضية تنظيم المياه وتوزيعها واستغلالها مسألة مصيرية لدى هذه الدول، وهى مسألة الأمن المائى.

وقد تأثرت أوضاع المياه والحصص المخصصة للدول بظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فبينما يعانى حوض النيل من الندرة النسبية لموارد المياه، تحتاج دول الحوض إلى مزيد منها لدفع عجلة التنمية، وهذا يعنى نقص المعروض من المياه، فى مقابل الطلب عليها، وهو ما يضعها أمام حالة عجز مائى[١٨].

ولكى يتحقق لدول الحوض أمنها المائى، يجب أن يكون لدى كل الدول القدرة على الحصول على مياه آمنة وكافية، طوال الوقت، من أجل حياة صحية ومنتجة. وهذا يتطلب المحافظة على الموارد المائية المتوافرة، واستخدامها بالشكل الأفضل، وحمايتها من التلوث، وترشيد استخدامها فى الأغراض المختلفة، والسعى للبحث عن مصادر مائية جديدة، وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها.

وفى ظل الافتقار إلى إطار مؤسسى وقانونى شامل ينظم مسألة توزيع حصص المياه فيما بين دول الحوض، يرتكز المحور الاقتصادى للخلاف بين دول الحوض على ما يأتى:

١- عدم وجود إطار مؤسسى مناسب حتى الآن، يحسم عملية توزيع حصص المياه واستغلالها على نحو عادل.

٢- العجز المائى الذى تعانى منه دول الحوض، والذى يهدد أمنها المائى، ويتطلب ضمان توافر المياه بكميات تكفى لتلبية كل احتياجات المجتمع فى كل المجالات، وبنوعية جيدة.

٣- تنافس دول الحوض حول المياه؛ إذ يعانى معظمها من تدهور فى المستوى الاقتصادى والبنية التحتية ومشكلات بيئية كثيرة؛ مثل

الجفاف، والتصحر، والتلوث، وغيرها من المشكلات التى تفرض عليها تحديات تنموية، تمثل المياه أحد متطلباتها الرئيسية.

المحور السياسى[١٩]:

تعانى دول حوض النيل من مشكلات سياسية عدة، أدت إلى عدم استقرارها، على النحو الذى أسهم بشكل واضح فى الصراع القائم بالمنطقة، وذلك نتيجة لعدة أسباب؛ أهمها:

١- التغيرات العنيفة للقيادات السياسية بهذه الدول:

هناك من تولى السلطة داخل بعض هذه الدول، من خلال القوة؛ مثل يورى موسيفينى فى أوغندا، ودملى زيناوى فى إثيوبيا، وأسياسى أفورقى فى إريتريا، وقد حاول هؤلاء الاستعانة ببعض الدول الكبرى لاكتساب الشرعية؛ وهو الأمر الذى أدى إلى تحالف هذه القيادات مع بعض التوجهات الغربية التى قد تكون معارضة لمصالح دول الحوض، على النحو الذى يشعل الصراع بين هذه الدول.

٢- الصراعات العرقية والإثنية داخل المنطقة:

تتباين الانتماءات العرقية والإثنية داخل منطقة الحوض، وقد وظف هذا التباين لتحقيق أهداف سياسية خاصة لمصلحة جماعة دون أخرى، وخلق تحالفات سياسية إقليمية أدت إلى تصعيد حدة التوترات داخل دول الحوض، وفرض قيود على عمليات التنمية.

٣- الحروب الأهلية:

أدت الحروب الأهلية التى دارت داخل بعض الدول الحوض إلى عدم الاستقرار السياسى للنظم القائمة. وتعد حالة السودان من أبرز هذه الحالات؛ إذ

دامت الحرب الأهلية بها حوالى ٢١ عاما، حتى انتهت بتوقيع اتفاق نيفاشا فى يناير ٢٠٠٥، وحصل بمقتضاه إقليم الجنوب على حق تقرير المصير[٢٠]؛ وهو الأمر الذى يطرح تساؤلاً مهما أمام دول الحوض، عما إذا كان الجنوب سينفصل ليكون دولة جديدة، أم أنه سيبقى كما هو؟ وقد أدى كل ذلك إلى زيادة ترقب الدول الأعضاء، وعدم قدرتها على التعاون أو الاقتراب، ومن ثم بقاء الصراعات على ما هى عليه.

٤ـ صراعات الحدود:

تولد الصراعات الحدودية مزيدا من الصراعات داخل منطقة الحوض، وأبرز مثال على ذلك الصراع الثائر بين إثيوبيا وإرتيريا حول الحدود، الذى تسبب فى حروب دامية بين الطرفين، وهكذا الحال بين إثيوبيا والسودان، والسودان وكينيا.

٥ـ ما خلفه الاستعمار:

عانى معظم دول الحوض من الاستعمار فترات زمنية طويلة، وقد ركزت السياسات الاستعمارية بهذه الدول على تكريس المشاعر والانتماءات العرقية والإثنية، وترسيخ الاختلافات بين هذه الدول، وتهميش أوجه الاتفاق والتشابه لصرف الأنظار عن الاستغلال الاستعمارى، ووضع العراقيل أمام إمكان اتحادهم ضد المستعمرين؛ وهو مما زاد حدة الصراعات بين الدول بالمنطقة.

المحور الدولى:

تلعب القوى الخارجية دورا مؤثرا فى التفاعلات الإقليمية لدول حوض نهر النيل. وجدير بالذكر أن هذا الدور قد يكون إيجابيا تعاونيا، وقد يكون سلبيا مولدا للصراعات. وفى هذا الصدد يمكن أن تشكل القوى الخارجية مصدرا للخلاف داخل المنطقة، من خلال عدة مداخل[٢١]؛ هى:

١- افتعال الأزمة، وإثارة الخلافات بين دول المنطقة، بسبب وجود مصلحة اقتصادية أو استراتيجية ما، فى إحدى الدول، وتهدف إلى عزلها عن بقية الدول.

٢- تنافس القوى الكبرى فيما بينها على مناطق النفوذ لغرض سيطرتها على أكبر جزء من المنطقة وتوجيهها ضد مصالح المنطقة؛ مثال ذلك سياسة إسرائيل المتمثلة فى تحريض دول أعالى النيل ضد مصر فيما يتعلق بتسعير المياه، وإعادة النظر فى التعاقد القائم بشأن الانتفاع من مياه النيل، ومحاولتها الاستثمار فى مشروعات مائية بها.

٣- التدخل الخارجى تلبية لدعوة إحدى دول المنطقة، لموازنة قوة دولة أخرى فى الإقليم؛ وهو الأمر الذى يؤدى إلى التحدى والصراع بين هذه الدول.

٤- حفز الصراع الدائم أصلا من إحدى الدول، أو بينها وبين دول أخرى بالمنطقة لتحقيق مصالح خاصة، كأن تشكك هذه القوى الخارجية فى شرعية المهيمنين على نظام إحدى الدول، ومن ثم تساند من يتصدى لهذا المهيمن داخليا لتكسب ولاءات تؤيد دورها واتجاهاتها التى قد تكون ضد المصالح الوطنية لهذه الدولة.

٥- التدخل بشكل مباشر، من خلال التغلغل الاقتصادى والسياسى والعسكرى[٢٢]؛ وهو الأمر الذى يؤدى إلى الدمار الداخلى نتيجة استخدام القوى العسكرية.

وكل المداخل السابقة يؤدى إلى زيادة حدة الصراعات، بل استحداثها أيضا داخل المنطقة.

مبادرة حوض النيل:

كما سبق الذكر، فإن مبادرة حوض النيل تهدف إلى دعم التعاون الإقليمى، والتفاوض من أجل تبادل المنافع بين دول المنطقة. وتتمثل الرؤية المشتركة للمبادرة فى "تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، من خلال الاستخدام العادل والمنصف للموارد المائية المشتركة لحوض نهر النيل". ويُتوصل إلى هذه الرؤية من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١- الوصول إلى تنمية مستدامة، من خلال الاستغلال المتكافئ للإمكانات المشتركة التى يوفرها حوض نهر النيل.

٢- تنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة، لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل.

٣- العمل على فاعلية نظم إدارة المياه، بين دول حوض النيل، والاستخدام الأمثل للموارد المائية.

٤- العمل على بلورة إطار للتعاون المشترك بين دول الحوض.

٥- العمل على استئصال الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل.

٦- التأكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول، وانتقالها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

٧- السعى لاستحداث إطار قانونى يحدد أنصبة كل دولة من دول الحوض لاستخدام مياه النيل، بما يتوافق والقواعد القانونية الدولية.

الوضع التنظيمى للمبادرة:

تتكون مبادرة حوض النيل تنظيميا من ثلاثة أجهزة رئيسية وذلك على النحو الآتى:

- مجلس وزراء دول الحوض:

يتكون المجلس من الوزراء المعنيين بدول حوض النهر. وتتلخص مهام المجلس فى وضع السياسات العامة الاسترشادية. ويتم تبادل رئاسة المجلس سنويا من بين أعضائه.

- اللجنة الفنية الاستشارية لمبادرة حوض النهر:

تشكلت هذه اللجنة عام ١٩٩٨، وتتكون من موظف واحد من كبار موظفى الوزارات المعنية بدول حوض النهر. وتتلخص مهمة اللجنة فى تقديم المشورة الفنية لمجلس وزراء دول حوض النهر.

- سكرتارية مبادرة حوض النهر:

تتلخص مهامها فى تقديم المعونة الإدارية لمجلس وزراء دول الحوض. وقد أنشئت هذه السكرتارية عام ١٩٩٩، ومقرها أوغندا.

ووزراء دول حوض النهر وأيضا اللجنة الإشرافية الفنية والمدير التنفيذى للسكرتارية يعينون من بين الدول الأعضاء كل سنتين بالتناوب.

و يوضح الشكل الآتى البناء التنظيمى لمبادرة حوض النيل:

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
معهد الدول العربية

شكل رقم (٢)

البناء التنظيمى لمبادرة حوض النيل

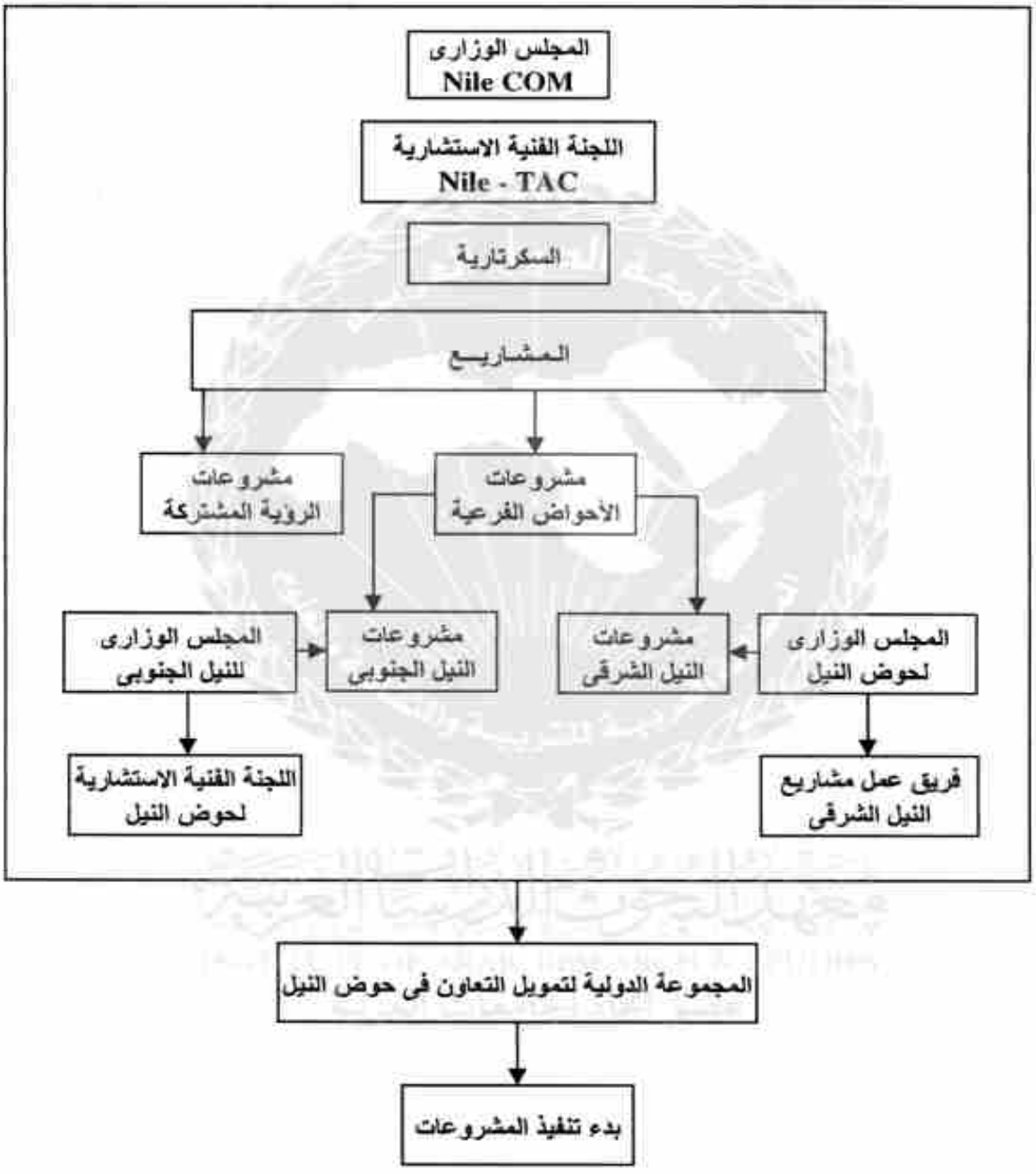

المصدر: مبادرة حوض النيل ٩ سنوات من النجاح، يناير - ديسمبر ٢٠٠٨، المكتب الوطنى المصرى لمبادرة حوض النيل، قطاع مياه النيل.

المحاور الرئيسية للمبادرة:

- تتمتع مبادرة حوض النيل بطاقة هائلة من الاستثمارات فى دول الحوض؛ وهو مما يسهم فى رفع براثن الفقر عن سكان دول حوض النيل، كما يمكن أن تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، وتبنى الثقة بين دول حوض النيل، من خلال تقريب وجهات النظر، وبناء القدرات. كما أن هناك كثيرا من مشروعات المبادرة التى سوف تقوم بعد تنفيذها بتوفير قواعد بيانات ضخمة لدعم تنفيذ المشروعات الاستثمارية الكبرى داخل الحوض.
- ترتكز مبادرة حوض النيل على محورين أساسيين؛ هما: برنامج الرؤية المشتركة، وبرنامج مشروعات الأحواض الفرعية الذى ينقسم إلى برنامجين فرعيين؛ هما: مجموعات النيل الشرقى، ومجموعة مشروعات النيل الجنوبى. وهو ما يوضحه الشكل الآتى:

شكل رقم (٣)

المحاور الرئيسية لمبادرة حوض النيل

المصـــدر: مبادرة حوض النيل ٩ سنوات من النجاح، يناير - ديسمبر ٢٠٠٨، المكتب الوطنى المصرى لمبادرة حوض النيل، قطاع مياه النيل.

أولا- برنامج الرؤية المشتركة:

يهدف البرنامج إلى خلق بيئة ملائمة للإدارة التعاونية والتنمية فى حوض النيل، من خلال ثمانية مشروعات، بميزانية إجمالية تبلغ ١٤٠ مليون دولار أمريكى (هى تكلفة مرحلة الدراسات فحسب)، كما يهدف البرنامج إلى تهيئة مناخ مناسب للاستثمار فى جميع المجالات (الصناعية، والتعدين، والسياحة، والتجارة، والثروة الحيوانية، والزراعة، والطاقة)، من خلال إطار إقليمى تعاونى، على مستوى دول الحوض.

والمشروعات التى يتضمنها البرنامج هى:

(١) تبادل الطاقة فى حوض النيل. (٢) الاستخدام الأمثل لمياه الإنتاج الزراعى. (٣) إدارة موارد المياه وتخطيطها. (٤) بناء الثقة ونقل المواهب والمهارات للمنتفعين. (٥) التدريب التطبيقى. (٦) التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتفاع المشترك. (٧) العمل البينى العابر للحدود. (٨) التنسيق بين المشروعات المختلفة لدول الحوض.

ويؤدى برنامج الرؤية المشتركة إلى تحقيق الأهداف الآتية [٢٣]:

- تطور التنسيق بين مشروعات الرؤية المشتركة إلى الاتفاق حول النقاط المحورية للمشروعات، والتزامن فى تنفيذ الخطط، والاتفاق على استراتيجيات مشتركة لتحسين النتائج.
- التزام الدول والجهات المعنية، وتنمية الشعور بالانتماء للمبادرة والرؤية المشتركة.
- وضع خطط العمل التى قام بها مديرو المشروعات، بما يتماشى مع توصيات تقرير مراجعة منتصف المدة.

ويوضح الشكل الآتى الهيكل التنظيمى لآلية تنفيذ مشروعات الرؤية المشتركة:

شكل رقم (٤)
الهيكل التنظيمى لآلية تنفيذ مشروعات الرؤية المشتركة

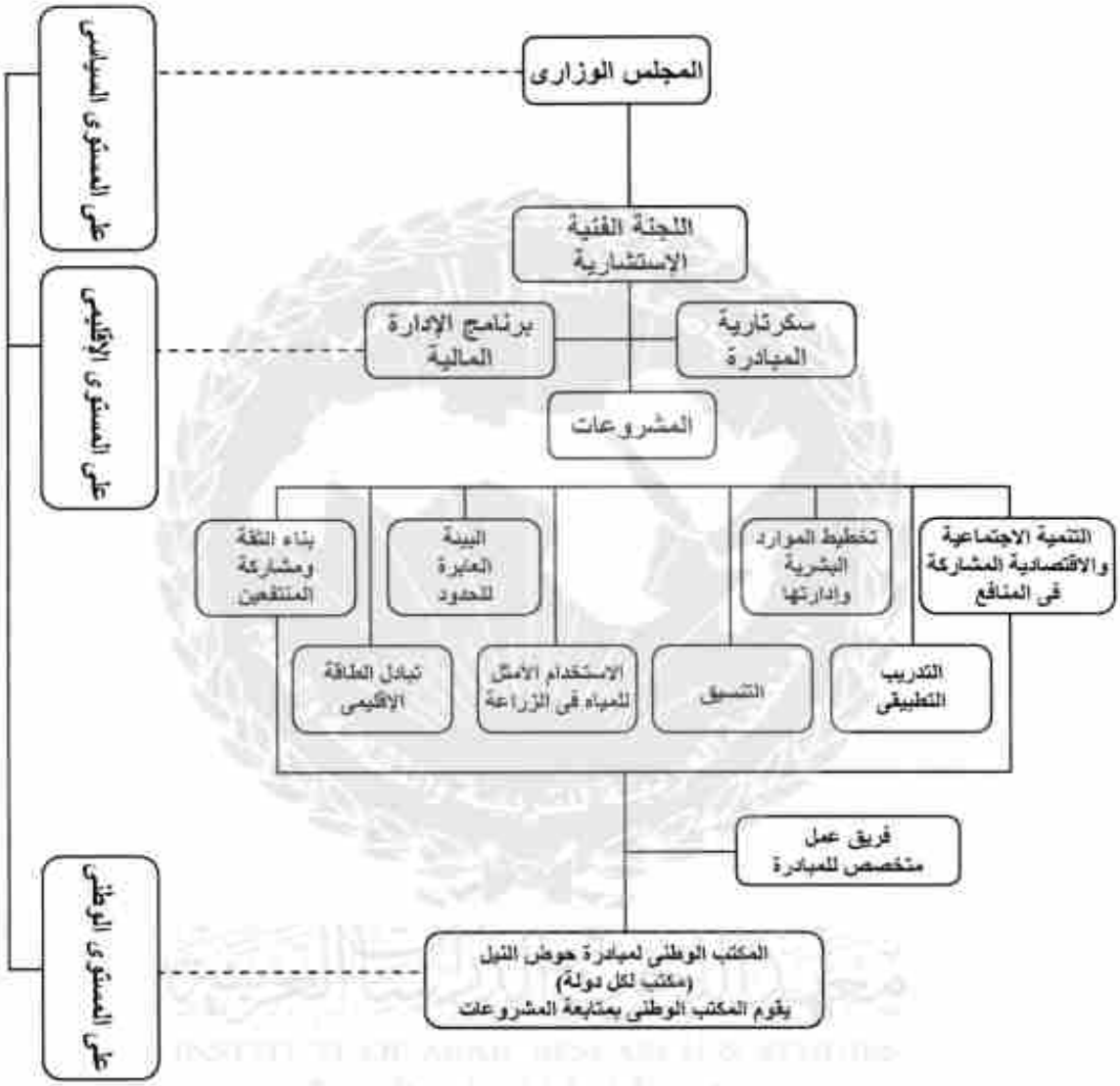

المصـدر: مبادرة حوض النيل ٩ سنوات من النجاح، يناير - ديسمبر ٢٠٠٨، المكتب الوطنى المصرى لمبادرة حوض النيل، قطاع مياه النيل.

ثانيا- برنامج مشروعات الأحواض الفرعية:

تنفذ برامج مشاريع الأحواض الفرعية بالتوازى مع برنامج الرؤية المشتركة، بهدف تنفيذ مشروعات استثمارية، تدر منفعة مشتركة، وتكون مدعمة لبرنامج الرؤية المشتركة، لتحقيق التعاون والتنمية، من خلال تلك المشروعات التنموية، بميزانية إجمالية تقدر بحوالى ٨٠ مليون دولار أمريكى.

ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد برنامجين للعمل، وذلك على النحو الآتى:

(أ) مجموعة مشروعات النيل الشرقى، وتضم ثلاث دول (مصر، وإثيوبيا، والسودان)، وتهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل لموارد المياه، ودعم العمل التعاونى، بما يحقق التكامل الاقتصادى، ويوفر القدرة على مواجهة الفقر. ولتحقيق هذا الهدف تضمنت هذه المجموعة المشروعات الثمانية الآتية:

- برنامج مشروعات التنمية المتعدد الأغراض.
- مشروع تنمية حوض نهر (البارو- أكوبو).
- مشروع التنبؤ بالفيضان والإنذار المبكر.
- مشروع الربط الكهربائى.
- مشروع تبادل الطاقة.
- مشروع الرى والصرف.
- مشروع إدارة أحواض الأنهار.
- مشروع النموذج التخطيطى للنيل الشرقى.

(ب) مجموعة مشروعات النيل الجنوبى، وتضم ثمانى دول (بوروندى، والكونغو، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا، والسودان، ومصر)، وتهدف إلى الاستثمار فى تقنيات استخدام المياه، لتقليل الفاقد من الزراعة، ومحاربة

الجفاف، وتحقيق الأمن الغذائى للدول المستهدفة التى تعانى من تخلف الصناعة والبنية التحتية، إلى جانب الزيادة السكانية. ولتحقيق هذا الهدف تضمنت هذه المجموعة سبعة مشروعات مقسمة على النحو الآتى:

(١) برنامج **تنمية الموارد الطبيعية** الذى يضم ما يأتى:

- المشروع التجريبى لصيد الأسماك من بحيرتى ألبرت وإدوارد.
- مشروع تطوير الإطار الهيكلى للإدارة التعاونية لأحواض الأنهار (كاجيرا ومارا ومالاكيس - مالابا - سيو).
- مشروع مقاومة نبات الهايسنت بحوض نهر الكاجيرا.
- برنامج توسيع رقعة مشروعات تنمية الموارد الطبيعية.

(٢) برنامج **مشروعات الطاقة** الذى يضم المشروعات الآتية:

- مشروع مساقط روسومو لتوليد الطاقة الكهرومائية.
- مشروع توليد الطاقة والربط الكهربى وتوسيع رقعة مشروعات الطاقة.

(٣) يضاف إلى ما سبق مشروع **التجارة الإقليمية والإنتاجية الزراعية**، وهو أحدث مشروعات برنامج مشروعات النيل الجنوبى.

ويوضح الشكل الآتى برنامج مشروعات الأحواض الفرعية:

شكل رقم (٥)

برنامج مشروعات الأحواض الفرعية

المصـدر: مبادرة حوض النيل ٩ سنوات من النجاح، يناير - ديسمبر ٢٠٠٨، المكتب الوطنى المصرى لمبادرة حوض النيل، قطاع مياه النيل.

وتعمل المشروعات السابقة، سواء تلك الخاصة بالمستوى الجماعى للتعاون (مشروعات الرؤية المشتركة)، أو تلك الخاصة بالمشروعات المتعلقة بالأحواض الفرعية، من خلال التفاعل المثمر بين دول الحوض العشر، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق على كل المستويات الفنية والسياسية والاقتصادية، وإيجاد إطار مؤسسى يحكم التفاعلات البينية تجاه قضية المياه، ويحقق التكامل المنشود.

ويتحقق ذلك من خلال تعزيز آليات الحوار ولغة الخطاب المتبادلة بين دول الحوض؛ إذ اعتمدت المبادرة على بناء آلية حوار إقليمى تتفاعل من خلالها كل الدول، لتجنب تصعيد الخلافات التى قد تنشأ مستقبلا، وهو ما يوضحه الشكلان الآتيان:

شكل رقم (٦)

رؤية لمشروعات المبادرة والتكامل بينها

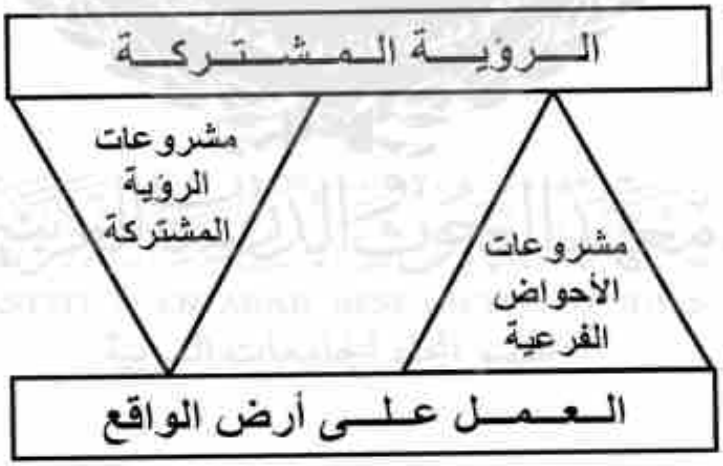

المصدر: مبادرة حوض النيل ٩ سنوات من النجاح، يناير - ديسمبر ٢٠٠٨، المكتب الوطنى المصرى لمبادرة حوض النيل، قطاع مياه النيل.

شكل رقم (٧)

التكامل بين الدول المشاركة ببرنامج المشروعات الفرعية ومشروعات الرؤية المشتركة

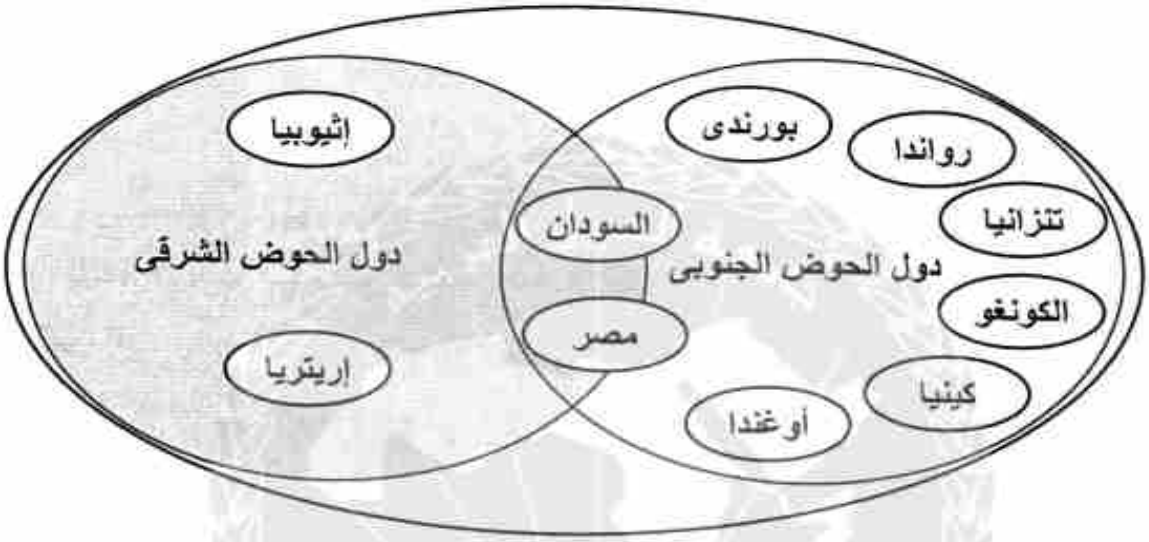

العصدر: مبادرة حوض النيل ٩ سنوات من النجاح، يناير - ديسمبر ٢٠٠٨، المكتب الوطنى المصرى لمبادرة حوض النيل، قطاع مياه النيل.

تمويل المبادرة:

نظرا إلى كون دول الحوض تعد جميعها من الدول النامية التى تفتقر إلى الموارد، تظهر إشكالية تمويل أنشطة المبادرة؛ إذ لا تقوى هذه الدول على تحمل التكاليف بمفردها، ومن هنا حرص المجلس الوزارى لدول الحوض على جذب الجهات الدولية المانحة - بجانب إسهام الدول الأعضاء بأنصبة يتم تحديدها من خلال ميزانية سنوية مشتركة - تحت مظلة ما يسمى بـ"الاتحاد الدولى للتعاون فى حوض النيل" الذى ينـــاط به توفير التمويل اللازم، من خلال الربط بين دول الحوض والجهات الدولية المانحة، ما سمى بـ"صندوق ائتمان المبادرة"، والمنوط بها تجميع التحول وتوجيهه، من خلال قنوات، تسمح

للمانحين بمعرفة مدى إسهام المنح فى دعم الأنشطة لعمل الآليتين المقترحتين (الاتحاد الدولى للتعاون فى حوض النيل، ووديعة حوض النيل) معا، لتحقيق إدارة فعالة للتمويل، تضمن الالتزام بالشفافية والمساءلة، وتعظيم قدرة الدول على تنفيذ مشروعاتها.

وقد قدرت الاحتياجات المالية للمبادرة بنحو ٢١١ مليون دولار، وذلك على النحو الآتى[٢٤]:

جدول رقم (٢)

الاحتياجات المالية للمبادرة

البرنامج	العناصر	التكاليف (مليون دولار)
برنامج الرؤية المشتركة	١-العمل البينى العابر للحدود	٣٩
	٢-تجارة الطاقة الإقليمية	١٢
	٣-الاستخدام الأقل للمياه للأغراض الزراعية	٥
	٤-إدارة مصادر المياه وتخطيطها	٢٨
	٥-بناء الثقة	٧
	٦-التدريب التطبيقى	٢٠
	٧-التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتفاع المشترك	١١
المجموع		**١٢٢**
برامج العمل العابرة للحدود	بالنسبة إلى منطقة البحيرات الاستوائية	٣٠
	بالنسبة إلى حوض النيل الشرقى	٤٩
المجموع		**٧٩**
إدارة برنامج مبادرة حوض النيل	الدعم والتسهيلات لتنمية مبادرة حوض النيل وتطويرها مشروع الإدارة والتنسيق والجودة التابع لبرنامج الرؤية المشتركة	١٠
التمويل الإجمالى		**٢١١**

المصدر: أيمن السيد محمد عبد الوهاب وآخرون: حوض النيل - فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٣٩.

ملاحظة: تقدير الاحتياجات المالية السابقة ارتبط بالتقديرات التى حددتها المبادرة، وقد أضيف بعض المنح إلى التقديرات السابقة لاحقا.

بعد استعراض الملامح الأساسية لمبادرة حوض النيل، يثور تساؤل مهم:

إلى أى مدى تمثل المبادرة فرصة لتجاوز فترات التوتر والصراع بين دول المنطقة؟

وهل تمثل حلا نهائيا للخلاف الحالى بين دول المنطقة؟

وهذان التساؤلان نبحثهما فى الجزء الآتى:

إسهام المبادرة فى الحد من الخلاف بين دول الحوض:

بالنظر إلى المحاور الرئيسية للخلاف بين دول حوض النيل المتمثلة فيما يأتى:

(١) المحور الاقتصادى.

(٢) المحور السياسى.

(٣) المحور الدولى.

نجد مدى إسهام المبادرة فى الحد من الخلاف لكل محور على النحو الآتى:

(١) بالنسبة إلى المحور الاقتصادى:

استهدفت المبادرة على وجه الخصوص تحقيق رؤية مشتركة لدول الحوض؛ هى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، من خلال الاستخدام العادل للموارد المائية المشتركة بحوض نهر النيل، وذلك من خلال الأهداف المشار إليها سابقا؛ وهو الأمر الذى يعكس افتراض أن تسهم هذه المبادرة بشكل مباشر فى الحد من الخلاف الدائر بين دول الحوض، المتعلق بالمحور الاقتصادى.

كما أن المحاور الرئيسية للمبادرة المتمثلة فى برنامجى الرؤية المشتركة

ومشروعات الأحواض الفرعية، تسهم أيضا بشكل مباشر فى الحد من الخلاف بين دول الحوض، وذلك على النحو الآتى:

أ- استهدف برنامج الرؤية المشتركة خلق بيئة ملائمة للإدارة التعاونية والتنمية فى حوض النيل، إلى جانب تهيئة مناخ استثمارى مناسب لكل المجالات (الصناعة، والسياحة، والزراعة، والطاقة ... إلخ)، وذلك من خلال ثمانية مشروعات تؤدى إلى تحقيق الهدف؛ وهو الأمر الذى يعكس إسهاما مباشرا فى الحد من الخلاف بين الدول المتعلق بالمحور الاقتصادى.

ب- تضمن برنامج مشروعات الأحواض الفرعية مجموعتين من المشروعات؛ هى:

- مجموعة مشروعات النيل الشرقى: استهدفت ضمان الاستخدام الأمثل لموارد المياه، ودعم العمل التعاونى، بما يحقق التكامل الاقتصادى، ويوفر القدرة على مواجهة الفقر، وذلك من خلال ثمانية مشروعات، تضمن تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يمكن القول إن مجموعة مشروعات النيل الشرقى تسهم بشكل مباشر فى الحد من الخلاف بين الدول فيما يتعلق بالمحور الاقتصادى.
- مجموعة مشروعات النيل الجنوبى أو البحيرات الاستوائية: تهدف إلى الاستثمار فى تقنيات استخدام المياه لتقليل الفاقد من الزراعة، ومحاربة الجفاف، وتحقيق الأمن الغذائى للدول المستهدفة التى تعانى تخلف الصناعة و بنية التحتية، من خلال سبعة مشروعات، تضمن تحقيق هذه الأهداف.

وتسهم مشروعات النيل الجنوبى أيضا بشكل مباشر فى الحد من الخلاف بين الدول، فيما يتعلق بالمحور الاقتصادى.

وعلى الرغم من إسهام المبادرة بشكل مباشر فى الحد من الخلاف بين

الدول المتعلق بالمحور الاقتصادى والمتمثل فى تبنى المبادرة استراتيچيات تعزيز التعاون الاقتصادى الإقليمى، وتبادل المنافع الاقتصادية، وتكاملها للدول الأعضاء، غير أنها لا يمكن أن تسهم على المدى القريب فى تحقيق الأمن المائى لدول الحوض، خاصة تلك التى تعانى ضعفا شديدا فى الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية والانفجار السكانى، فضلا عن ضعف الخبرات والقدرات الخاصة بهذه الدول.

كما أن المبادرة لا تسهم - حتى الآن - بشكل مباشر أو غير مباشر فى استحداث إطار مؤسسى وقانونى يحدد أنصبة كل دولة من دول الحوض لاستخدام مياه النيل بما يتوافق والقواعد القانونية الدولية؛ وهو أمر بالغ الأهمية لكونه سببا رئيسيا فى الخلاف الاقتصادى بين دول الحوض.

(٢) بالنسبة إلى المحور السياسى:

لم تمس المبادرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، المسائل الخاصة بالظروف السياسية الداخلية لمعظم دول الحوض، المتمثلة فيما يأتى:

- التغيرات العنيفة للقيادات السياسية.
- الصراعات العرقية والإثنية داخل المنطقة.
- الحروب الأهلية.
- صراعات الحدود.
- ما خلفه الاستعمار فى نفوس هذه الشعوب من مشاعر كراهية وتكريس للخلافات.

ومن ثم نستطيع القول إن مبادرة حوض النيل لم تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى الحد من الصراع بين دول الحوض المتعلق بالمحور السياسى الذى يعكس التخلف السياسى لدى معظم دول الحوض.

(٣) بالنسبة إلى المحور الدولى:

لا يستشف بشكل مباشر أن مبادرة حوض النيل سوف تسهم فى الحد من الخلاف بين دول الحوض فيما يتعلق بالمحور الدولى (التدخلات الخارجية)؛ إذ لا توجد أهداف مباشرة واضحة للمبادرة فى هذا الصدد، ولا تعكس الأنشطة والبرامج أيضا هذا الإسهام بشكل مباشر، ولكن قد تسهم المبادرة بشكل غير مباشر فى الحد من الخلاف بين دول الحوض، بهذا المحور، وذلك من خلال استراتيجيات تعزيز التعاون الإقليمى القائم على تبادل المنافع الاقتصادية، وتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء؛ وهو الأمر الذى يذيب الجليد بين الدول، ويقوى جبهتها فى التصدى للتدخلات الخارجية المثيرة للخلاف، والمحفزة عليه.

نخلص مما سبق إلى أن مبادرة حوض النيل تسهم بشكل مباشر فى الحد - إلى حد ما - من الخلاف بين دول الحوض المتعلق بالمحور الاقتصادى، ولم تسهم فى الحد من الخلاف، فيما يتعلق بالمحور السياسى الداخلى، فى حين تسهم بشكل غير مباشر فى الحد من الخلاف الناتج عن التدخلات الخارجية.

التحليل البينى المزدوج لإقليم حوض النيل:

للبحث عن استراتيجيات من شأنها أن تفعل إسهام المبادرة، من خلال استحداث إطار مؤسسى مقترح للحد من الخلاف بين دول الحوض، على نحو يوظف المعلومات المتاحة فى هذا الصدد، يتم استخدام التحليل البينى المزدوج **SWOT Analysis** لتعرف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاصة بمنطقة الحوض، والخروج باستراتيجيات فعالة تحد من الخلاف بين دول الحوض، وتعتمد على استثمار نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف لاقتناص فرص من شأنها الحد من الخلاف، وإبعاد التهديدات التى من شأنها أن تزيد من حدته.

وبالنظر إلى دول حوض النيل بوصفه إقليما يمكن تحديد ما يأتى:

(١) أهم نقاط الضعف التى يعانيها الإقليم:

- يعانى الإقليم قلة الموارد المائية، وعدم قدرتها على تحقيق الأمن المائى.
- الافتقار إلى إطار قانونى ينظم توزيع حصص المياه بين الدول على نحو عادل وفعال.
- تغليب الدواعى السياسية والنظرة الأحادية، فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول وبعضها البعض.
- الخلافات السياسية بين دول الإقليم (الحدود، وفرض النفوذ، والاختلافات العرقية والإثنية).
- المشكلات السياسية الداخلية لدول الإقليم.
- الصورة الذهنية السلبية المتبادلة بين دول الحوض التى كرسها الاستعمار.
- ضعف الإمكانات المالية اللازمة للتنمية.
- ضعف الخبرات والقدرات البشرية بدول الحوض.
- الاتفاقيات الدولية محل الخلاف، وما أظهرته من صورة سلبية لبعض الدول؛ وهو الأمر الذى أدى إلى نبذ الدول الأعضاء لهذه الأطراف.
- التخلف الاقتصادى لدى معظم دول الإقليم، وما ينتج عنه من انخفاض مستوى الزراعة والصناعة والبنية التحتية... إلخ.
- المشكلات البيئية المزمنة التى تعانيها المنطقة (التصحر، والجفاف، والزيادة السكانية... إلخ).

(٢) أهم نقاط القوة التى تتمتع بها منقطة الحوض:

- الموقع الجغرافى المتميز لبعض دول الإقليم الذى يربط بين النيل والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر (مصر).
- المكانة الحضارية والسياسية المرموقة التى يتمتع بها بعض دول المنطقة .
- معظم دول الحوض جاذبة للسياحة.
- معظم دول الحوض أصبحت أرضا خصبة للاستثمارات الأجنبية.
- التعدد فى نوعية الموارد التى تملكها بعض دول الحوض (يحقق التكامل).
- توافر خبرات وكفاءات دبلوماسية لدى بعض دول الحوض.
- الوجود الملموس لمؤسسات المجتمع المدنى فى دول المنطقة.
- مبادرة حوض النيل وما تتضمنه من أوجه قوة؛ منها ما يأتى:

← تعزيز التعاون الإقليمى الاقتصادى والبينى بين دول الحوض.

← مشروع الدعم المؤسسى .

← صندوق ائتمان المبادرة .

← الوضع التظيمى للمبادرة الذى يضم ما يأتى:

* مجلس وزراء دول الحوض المعنى بوضع السياسات العامة الاسترشادية للمبادرة.
* اللجنة الفنية الاستشارية للمبادرة المعنية بتقديم المشورة الفنية لمجلس وزراء دول الحوض.
* سكرتارية المبادرة المعنية بتقديم المعرفة الإدارية لمجلس وزراء دول الحوض.

(٣) أهم الفرص المتاحة أمام دول الحوض:

- وجود المؤسسات الدولية الداعمة للتعاون الإقليمى للمنطقة (البنك الدولى - الأمم المتحدة، ... إلخ).
- وجود قوى كبرى داعمة للتعاون الإقليمى للمنطقة (القوى الأوربية: إيطاليا - هولندا -اليابان – كندا).
- الجهات المانحة التى تمول أنشطة فى مجال البيئة والمياه والطاقة (هى المشروعات محل المبادرة).
- المؤتمرات الدولية الداعمة لحقوق الدول النامية.

(٤) أهم التهديدات التى تحيط بدول الحوض:

- الأطماع غير المشروعة لبعض الدول المتاخمة لدول الحوض.
- التدخل الخارجى الهادف لافتعال الصراع والمحفز له بدول المنطقة.
- التطور السريع فى تكنولوجيا استخدامات المياه والزراعة والصناعة... إلخ.
- الحالة غير المستقرة للأمن بمنطقة الشرق الأوسط، وتأثرها بالأمن المائى[٢٥].
- التغيرات الكونية والبيئية، وهو ما سيؤدى إلى أزمة مياه عالمية[٢٦].

ويوضح الشكل الآتى التحليل البينى المزدوج SWOT Analysis .

جدول رقم (٣)

التحليل البينى المزدوج لإقليم حوض النيل

نقاط الضعف	نقاط القوة
– قلة الموارد المائية وعدم القدرة على تحقيق الأمن المائى. – الافتقار إلى إطار قانونى ينظم توزيع	– الموقع الجغرافى المتميز للمنطقة. – المكانة الحضارية والسياسية المؤثرة لبعض دول المنطقة (مصر).

نقاط الضعف	نقاط القوة
حصص المياه بعادلة. – تغليب الدواعي السياسية والنظرة الأحادية فى العلاقات بين دول الحوض. – المشكلات السياسية الداخلية بدول المنطقة. – الخلافات السياسية بين دول المنطقة. – ضعف الإمكانات المالية والخبرات والقدرات البشرية. – ظهور بعض الأطراف بمظهر الأنانى المحتكر. – الصورة الذهنية السلبية المتبادلة بين دول المنطقة. – التخلف الاقتصادى لدى معظم دول المنطقة فى شتى المجالات. – المشكلات البيئية المزمنة التى تعانى منها المنطقة (زيادة سكان - تصحر - جفاف - تلوث ...).	– معظم دول الحوض جاذبة للسياحة. – معظم دول الحوض أرض خصبة للاستثمارات الأجنبية. – تعدد القدرات والإمكانات فى دول الحوض. – كثرة مؤسسات المجتمع المدنى بدول الحوض. – توافر خبرات وكفاءات دبلوماسية لدى بعض دول الحوض (مصر). – مبادرة حوض نهر النيل وما تضمنته من نقاط قوة أهمها: – الوضع المؤسسى القوى للمبادرة. – صندوق ائتمان المبادرة. – استهداف تعزيز التعاون الإقليمى الاقتصادى والبيئى بين دول الحوض. – مشروع الدعم المؤسسى.
التهديدات	الفرص
– الأطماع غير المشروعة لبعض الدول المتاخمة لدول الحوض. – التدخل الخارجى الهادف إلى افتعال الصراع بالمنطقة وحفزه. – التطور السريع والمتلاحق فى تكنولوجيا استخدامات المياه والتنمية. – الحالة غير المستقرة للأمن بمنطقة الشرق الأوسط وتأثرها بالأمن المائى. – التغيرات الكونية والبيئية، وما ينتج عنها من أحزمة مياه عالمية.	– وجود المؤسسات الدولية الداعمة للتعاون الإقليمى للمنطقة (البنك الدولى - الأمم المتحدة، ...). – وجود قوى كبرى داعمة للتعاون الإقليمى للمنطقة. – وجود عدة جهات مانحة فى مجال البيئة والمياه والطاقة. – المؤتمرات الدولية الداعمة لحقوق الدول النامية.

المصدر: من إعداد الباحثة.

الإطار التنظيمى المؤسسى المقترح والتوصيات للحد من الخلاف بين دول الحوض من خلال مبادرة حوض النيل:

من خلال استعراض أهم نقاط القوة والضعف لمنطقة حوض النيل، وأهم الفرص المتاحة والتهديدات التى تحيط بالمنطقة، يقترح استحداث إطار مؤسسى

يستثمر نقاط القوة، ويعالج نقاط الضعف، للحصول على فرص متاحة، ويتصدى للتهديدات المحيطة، ويجعل المبادرة أساسا لوضع مؤسسى يحكمه قواعد ملزمة للأطراف المشاركة، لتجاوز مرحلة عدم الاستقرار والخلافات والتوتر الدائر بين دول المنطقة. والإطار التنظيمى المقترح يوضحه بصورة مبدئية الشكل التوضيحى الآتى الذى يضم الوحدات التنظيمية المكونة لمبادرة حوض النيل الحالية إضافة إلى استحداث وحدات تنظيمية أخرى:

شكل رقم (٨)

الإطار العام المؤسسى المقترح

المصدر: من إعداد الباحثة.

والبناء التنظيمى السابق يمثله الوحدات التنظيمية الآتية:

- مجلس وزراء دول حوض النهر: يتكون من وزراء المياه بدول حوض النهر (حاليا المجلس الوزارى للمبادرة).

- المستشارون الفنيون (حاليا اللجنة الاستشارية الفنية للمبادرة): وهم متخصصون من دول الحوض أو مستشارون دوليون، يقومون بإعداد الدراسات، بناء على طلب مجلس وزراء الحوض، خاصة الدراسات المتعلقة بالأمور التى لا تقع مباشرة فى اختصاص المتخصصين فى الموارد المائية؛ مثل الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والبيئية... إلخ.
- المكتب الفنى (حاليا السكرتارية الخاصة بالمبادرة): يمثل الهيئة الإدارية والفنية المساعدة لمجلس وزراء الحوض.
- السياسات والتخطيط (وحدة تنظيمية جديدة): يضم متخصصين يرسمون السياسات العامة التى يقرها مجلس وزراء دول الحوض، ويعدون الأطر العامة للخطط التى تهدف إلى تحقيق هذه السياسات.
- رئيس المجلس: يعين بالتناوب بين وزراء دول الحوض، مدة ثلاث سنوات على الأقل.
- شئون الأطراف المشاركة (حدة تنظيمية جديدة): هذه الوحدة التنظيمية تكون مهمتها وضع قواعد التعامل مع الأطراف المشاركة (المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية).
- مركز المعلومات (وحدة تنظيمية جديدة): هذه الوحدة التنظيمية تكون مسئوليتها جمع البيانات والمعلومات، وإعداد التقارير اللازمة.
- الإدارة المتكاملة للمياه (وحدة تنظيمية جديدة): هذه الوحدة التنظيمية تكون مسئوليتها وضع القواعد والمعايير الخاصة بالاستفادة المثلى من مياه النهر، وتحديد الاحتياجات من الموارد المائية.
- شئون المشروعات (ضم مشروعات المبادرة الحالية): تكون هذه

الوحدة مسئولة عن إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات ذاتيا، أو من خلال مكاتب استشارية عالمية.

- الشئون المالية والإدارية (وحدة تنظيمية جديدة): هذه الوحدة التنظيمية تكون مسئولة عن إدارة الشئون المالية ووضع القواعد الإدارية بما فى ذلك إدارة الموارد البشرية.

وكما هو واضح من البناء التنظيمى السابق يتعامل هذا البناء مع مكونين أساسيين جديدين (أى لا تضمهما المبادرة الحالية)؛ هما:

الأول: وحدات المياه والبيئة بالوزارات المعنية بالدول الأعضاء واللجان والمجالس الإقليمية المتكاملة الموسعة (منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص).

الثانى: جهاز منظم "Regulatory Body" يراقب مدى التزام الأجهزة المختلفة على المستويين الإقليمى والمحلى بالسياسات والمعايير التى تحدد من قبل مجلس وزراء دول الحوض.

الإطار التنظيمى السابق يجب أن يتسم بالمبادئ المؤسسية الآتية:

أولا- المشاركة والمساءلة والشفافية:

الاستفادة من المبادرة الحالية لتكون أساسا لوضع مؤسسى يتسم بالاستدامة يتمثل فى اللجنة الفنية الاستشارية، على أن تضم ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدنى المنتشرة بالمنطقة، والقطاع الأكاديمى، وقطاع الأعمال، وتمكنهم من المساءلة للإسهام فى حل مشكلات التخلف الاقتصادى والسياسى والاجتماعى لدول المنطقة. ومن البديهى أن تمكين هذه الأطراف المشاركة من المشاركة والمساءلة تتطلب وجود شفافية، بمعنى نشر البيانات والمعلومات وتبادلها بصورة سلسة. وأدوار الأطراف المشاركة المقترحة يمكن أن تكون على النحو الآتى:

(أ) **القطاع الأكاديمى**: إجراء الدراسات العلمية المتخصصة عن الوضع

الاجتماعى والاقتصادى والبيئى والسياسى بالمنطقة، وتحديد الاحتياجات التنموية الفعلية للمنطقة.

(ب) قطاع الأعمال: مناقشة ظروف الاستثمار والتجارة والسياحة بين دول المنطقة، من حيث الفرص والتحديات للتغلب عليها، مع بناء شراكات وشبكات عمل للقطاع الخاص لكل الدول لتبادل المنافع والخبرات.

(ج) قطاع المجتمع المدنى[٢٧]: بناء شبكات بين مؤسساتهم بكل دول الحوض، تقوم بما يأتى:

- التعبير عن احتياجات المستفيدين المحليين من مشروعات التنمية الإقليمية.
- مراقبة عملية التعاون الإقليمى فى إطار من الشفافية والمساءلة.
- توصيل الخدمات للفئات المهمشة بهذه الدول.
- القيام بدور فاعل فى مجال التوعية السياسية، وتحسين الصورة الذهنية السلبية المتبادلة بين دول المنطقة.
- تعظيم أوجه التشابه والاتفاق، ونبذ الاختلافات العرقية والإثنية التى رسخها الاستعمار بهذه الدول.
- عقد لقاءات ثقافية ومسابقات وتبادل زيارات لإذابة الخلافات التاريخية والحواجز السياسية القديمة، وذلك بالتعاون مع أجهزة الإعلام المختلفة.
- تنمية وعى غير المتخصصين فى شئون الموارد المائية لحشد كل فئات المجتمع لتكوين رأى عام مؤيد للتعاون وإزالة الخلافات.

ثانيا- حماية حقوق الملكية:

إن الوضع المؤسسى المقترح يجب أن يضمن حقوق ملكية الأطراف المشاركة، فيما يتعلق بالاستثمارات فى مجالات تنمية الموارد المائية

والمشروعات التى تستفيد منها؛ مثل الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية. ففى وجود أطر قانونية ملزمة يمكن تأصيل سبل التعاون الاقتصادى بين دول حوض النهر، خاصة أن استغلال الموارد المائية فى كثير من القطاعات التنموية تعد من الأمور التى لا تحكمها قواعد ثابتة استقر عليها العالم.

ثالثا- بناء القدرات:

١- استثمار الكفاءات الدبلوماسية المتميزة ببعض دول الحوض لتحسين صورة بعض دول الحوض التى تتهم بالأنانية والاحتكار، والنظر إليها بوصفها طرفا مدعما ومساندا للتعاون الإقليمى بالمنطقة.

٢- الاستفادة من تعدد القدرات والإمكانات بين دول الحوض لتحقيق التكامل بين هذه الدول، بدلا من الخلاف، وذلك من خلال منهج مرن يرتكز على عدد من المبادئ والأهداف الأساسية الملزمة لكل دول الأعضاء، وتسمح بوجود بعض السياسات الأخرى بشكل اختيارى يناسب ظروف كل دولة منها[٢٨].

٣- استغلال الكفاءات الدبلوماسية المتميزة بالمنطقة فى بذل مزيد من الجهود فى المحافل الدولية للتصدى لتهديدات الدول المتاخمة لحوض النهر التى لديها أطماع غير مشروعة، من خلال تغليب المناهج التعاونية وترسيخها، بدلا من الدواعى السياسية والنظرة الأحادية.

رابعا- التنسيق بين الأطراف المشاركة الأولية والثانوية:

١- الوضع المؤسسى المقترح يمكن أن يحقق فرصا أفضل للتعاون مع المؤسسات الدولية الداعمة والقوى الخارجية الكبرى بما تقدمه من دعم فنى ومالى فى صياغة مقترح إطار قانونى ينظم كيفية الاستفادة من مياه النيل على نحو عادل يلبى الحاجات المتباينة لكل الدول الأعضاء، ويسهم فى تحقيق الأمان المائى، إضافة إلى اقتراح أفضل

الآليات لفض النزاعات بين هذه الدول فى حال وجودها.

٢- الاستفادة من مشروع الدعم المؤسسى الجديد لمبادرة حوض النيل ومكوناته الذى يتمثل فى صندوق ائتمان المبادرة والوكالة الألمانية للتعاون الفنى، إلى جانب إسهام دول الحوض فى حل المشكلات المتعلقة بضعف القدرات والخبرات البشرية بدول الحوض؛ إذ يتكون المشروع من أربعة مكونات أساسية؛ هى[٢٩]:

- دعم إمكانات الإدارة والمراقبة والتقييم والتخطيط بمبادرة حوض النيل.
- تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية فى حوض النيل.
- تعزيز تنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية فى حوض النيل.
- تعزيز مشاركة المنتفعين ونظم الاتصال بين المتخصصين والفنيين بالمبادرة.

٣- الاستفادة من صندوق ائتمان المبادرة والمنح الدولية لتمويل الأنشطة البحثية العلمية التى من شأنها أن تضيف فى مجال التكنولوچيا واستخدامات المياه ومجالات التنمية المستدامة، واستيراد التكنولوچيا المتطورة فى هذا الصدد، للالتحاق بركب التطور السريع فى هذا المجال.

٤- استغلال الوضع المؤسسى المقترح فى توطيد العلاقة بالمؤسسات الدولية والقوى الكبرى والجهات المانحة.

وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة من المؤسسات الدولية على النحو الآتى:

(أ) البنك الدولى والمجالات التى يهتم بها والتى تدعم أهداف المبادرة؛ مثل الآتى:

- قضايا البيئة والتلوث[٣٠].

- الحفاظ على توازن الأنظمة الأيكولوچية[٣١].
- المشاركة فى إدارة الموارد المائية[٣٢].
- الحث على التعاون وتسوية الخلافات المتعلقة بالأحواض المائية الدولية[٣٣].
- القضايا الاجتماعية[٣٤].

(ب) الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وتعمل على ما يأتى:

- عقد المنتديات والمؤتمرات الدولية التى تعنى بمشكلات المياه والبيئة والطاقة، وتخدم أغراض المبادرة.
- إعداد التقارير المعنية بالتنمية، وتنمية المياه على وجه الخصوص التى من شأنها مساعدة دول الحوض على تعرف أهم المؤشرات والخبرات الدولية[٣٥].
- اقتراح البرامج المتعلقة بالمياه، وإشراك جميع الفئات بها فى الجهود الإنمائية[٣٦].
- القيام بمشروعات بحثية فى مجال الحث على التعاون المائى الدولى والإقليمى[٣٧].

(ج) الدول الأوربية والدور الداعم الذى يمكن أن تقوم به فى دعم تحقيق أهداف المبادرة:

- إيطاليا:

من خلال مشروعين تقوم بهما الحكومة الإيطالية بالتعاون مع اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهما:

- مشروع برنامج المياه لأفريقيا [٣٨].
- مشروع دفع الاستخدام المتكافئ لموارد مياه نهر النيل[٣٩].

- **هولندا:**

- تقدم منحا دراسية وفنية لدول حوض النيل للنهوض بقدراتها الفنية[٤٠].
- تمول المشروعات المائية التى تعمل على نشر مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ودعم الشراكة فى هذا الصدد[٤١].

(د) قوى دولية أخرى:

- **اليابان:** هى من الدول المهتمة بالإسهام المادى والفنى فى تمويل بعض مشروعات مبادرة حوض النيل.

- **كندا:** هى شريك للبنك الدولى والأمم المتحدة فى التعاون، لدعم مبادرة حوض النيل.

وفى سبيل تحقيق الإطار المؤسسى المقترح المتضمن المكونات التى سبقت الإشارة إليها (المساءلة، والشفافية، وحماية حقوق الملكية، وبناء القدرات، والتنسيق بين الأطراف المشاركة) التى ترمى إلى الاستفادة المثلى من مياه النهر والحد من الخلاف بين دول الحوض؛ فإن الباحثة توصى بما يأتى:

١- تغليب النمط التعاونى على الدواعى السياسية فى العلاقات بين دول حوض النيل، وعده المدخل الأساسى للإطار المؤسسى المبنى على مراعاة القيم الثقافية لدول حوض النهر التى يجسدها الإطار القانونى الملزم للأطراف المشاركة، وللحد من الخلافات بين دول المنطقة.

٢- بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية فى المحافل الدولية للتصدى للتهديدات الخارجية، لاسيما الدول ذات الأطماع غير المشروعة ، وفرض المفاهيم الجديدة الخاصة بالتعاون والتماسك الإقليمى، فيما يتعلق بالانتفاع بمياه النيل.

٣- الاستفادة من خبرات التعاون الإقليمى السابقة، للخروج بدروس

مستفادة تدعم نجاح الإطار المؤسسى المقترح، من خلال تلافى الأخطاء السابقة.

٤- الاستمرار فى جولات المفاوضات للتوصل إلى أفضل توافق فى الآراء بين دول حوض النيل حول الإطار القانونى الإقليمى والمؤسسى الذى يضمن توزيع حصص المياه على نحو عادل، وفض النزاع بأساليب فعالة.

٥- توافر الإرادة السياسية للدول الأعضاء للعمل الإقليمى التعاونى التى من شأنها أن تذلل العقبات التى يمكن أن تعترض تحقيق الوضع المؤسسى المقترح.

٦- البحث المستمر عن أنساق من المصالح المشتركة التى تعمل على ربط المجتمعات فى دول الحوض بعضها ببعض، وتقليص قدرة القيادات ورغباتها بهذه الدول فى انتهاج سياسات متعارضة مع مصالح الإقليم كله.

٧- الإسراع فى إنشاء شبكات عمل بين رجال الأعمال بدول الحوض، ومؤسسات المجتمع المدنى المنتشرة بهذه الدول، مع ضم بعض الأطراف من القوى الدولية المؤثرة لتنشيط الوضع المؤسسى المقترح.

الهوامش:

(١) مبادرة حوض النيل - ٩ سنوات من النجاح، يناير - ديسمبر ٢٠٠٨، المكتب الوطنى المصرى لمبادرة حوض النيل، قطاع مياه النيل.

(٢) محمد فايز فرحات، مستقبل التعاون بين دول حوض النيل، قراءة فى خبرات التعاون الإقليمى، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧٠.

(3) DiMaggio, Paul: Culture and Cognition, Annual Review of Sociology 23 (1997): 263.

(4) Bossuyt, Jean: Mainstreaming Institutional Development: Why is it important and how can it be done? European Centre for Development Policy Management (ECDPM), 2001.

(5) Porter, M.E. (1991) "Towards a Dynamic Theory of Strategy", Strategic Management Journal, 12 (Winter Special Issue), pp. 95-117.

(6) http:/en.wikipedia.org/wiki/Nil.

(٧) المرجع السابق.

(8) Michael Klare, "The New Geography of Conflict", Foreign Affairs (New York: The Council of Foreign Relation), June 2001.

(9) Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy", Atlantic Monthly (Washington DC: The Atlantic Monthly Group), vol.273 , no.2, Fep. 1996. pp.44 -76.

(10) Scott Barnett "Conflict & Cooperation in Managing International Water Resources", Policy Research

Working Paper (Washington DC: The World Bank, Policy Research Department, Public Economics Division), no.1303, May 1994.

(١١) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة فى منطقة الإسكوا، (نيويورك: الأمم المتحدة، الإسكوا، ٢٠٠٣)، ص.٨.

(12) Kefyalew Mekonnen, "The Defects and Effects of past Treaties and Agreements on the Nile River Water: Whose Faults Were they?", T'kur Abay Resources Center (http:// www.ethiopians.com), 1999.

(13) Yosef Yacob, "Tough Talk over a Defunct Treaty: The Case of the 1929 Nile Waters Agreement", Ethiopian Forum, (http://www.ethiopianforum.com), Jan.12, 2004.

(14) Yosef Yacob, "From UNDUGU to the Nile Basin Initiative: An Enduring Exercise in Futility", Ethiopian forum (http://www.ethiopianforum.com), Jan, 23, 2004.

(15) Getachew Sisay, "The Hydro Politics of Nile, past, present and future", Cyber Ethiopia Association (http://www.cyberethiopia.com) Geneva, Switzerland, March 4, 2005.

(١٦) د. حسن مكى، "فرص النيل: مداخل فى اتجاه تسوية يكسب منها الجميع"، جريدة الرأى العام، ١٤ يونيو ٢٠٠٥.

(١٧) تصريحات الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى فى هذا الشأن فى: "موسيفينى: مصر لا يمكنها احتكار مياه النيل"، وكالة رويترز للأنباء، ٢ إبريل ٢٠٠٤.

(١٨) منذر خدام، الأمن المائى العربى: الواقع والتحديات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص.٢١.

(١٩) التقرير الاستراتيچى العربى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيچية، أعداد ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨.

(٢٠) شمس الدين ضو البيت (محرر)، بروتوكولات نيفاشا ومستقبل السلام فى السودان، أوراق ومداولات ورش عمل مبادرة المجتمع المدنى للسلام، الخرطوم، إصدارات مؤسسة فريدرس إيبرت بالسودان، ٢٠٠٥.

(21) W. Howard Wriggins, "Conclusion", in: W. Howard Wriggins and Others, Dynamics of Regional Politics: Four System on the Indian Ocean Rim, New York, Columbia University Press, 1992, pp.291- 297.

(٢٢) د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة فى أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام، ٢٠٠١، ص ص ٧٣-٧٤.

(٢٣) مبادرة حوض النيل، ٩ سنوات من النجاح، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

(٢٤) أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة دول حوض النيل، "مدخل لتعزيز التعاون الجماعى"، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية، القاهرة ٢٠٠٩، ص١٣٩.

(25) Priit J. Vesilind, "The Middle East's Critical Resource: Water", National Geographic, May 1993. p.81.
Warren Christopher, "American Diplomacy and the Global Environmental Challenges of the 21 st. Century", Renewable Resources Journal, Spring 1996.

(26) R. Engelman and P. Leroy, Sustaining Water: Population and Future of Renewable Water Supplies,

Washington, D.C., Population Action International, 1993, pp.11-14.

Hassan Bakr, "Water, War and peace Managing Conflicts Over River Basins in the Middle East", Political Research Series, Cairo, Center for Political Research and Studies, no.56, April 1992. pp.8-16.

(27) Philippe Barret and Alfonso Gonzalez, "Societe Civile et Resolution Des Conflicts Hydriques", UNESCO, (IHP), (WWAP), Technical Documents in Hydrology, PC-CP Series, no.(9), 2003.

(28) Walter Kennes, "Developing Countries and Regional Integration", The Courier ACP-EU, no.(165), Sep.-Oct., 1997, pp.64-67.

http://www.oneworled.org/euforic/courier/165e-ken.htm

(٢٩) مبادرة حوض النيل - ٩ سنوات من النجاح، مرجع سبق ذكره، ص٢٠-٢٢.

(30) Guy Le Moigne, Robert Rangeley, T.W. Mermel, and Scott Guggenheim, "Dam Planning, People, and Environment: World Bank Policies and Practices", World Bank, Agriculture and Rural Development, Washington, D.C., World Bank, 1991, pp.15-18.

(31) World Bank, Water Resources Sector Strategy: Strategic Directions for World Bank Engagement, Washington, D. C., World Bank, 2004.

(٣٢) إليزابيث فورسيث (محررة)، إدارة شئون الموارد المائية، وثيقة من وثائق سياسات البنك الدولى، واشنطن، البنك الدولى، ١٩٩٤، ص٧٠-٧١.

(33) World Bank and Hellenic Presidency of the European Union, International Conference on: "Sustainable Development of Lasting Peace: Shared Water, Shared Future, Shared Knowledge", Athense, Greece, May 6-7, 2003.

(34) World Bank, "Operational Procedure on International Waters", Operational Policy (OP), Washington, D.C., World Bank, 1992, pp.11-14.

(35) The U.N., World Water Development Report, "Water for People, Water for Live: Sharing Water: Defining a Common Interest", UNESCO, New York, 2003.

(٣٦) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الجلسة العامة ٧٨، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣.

(37) Janos Bogardi and Saski Castelein (eds.), "Select Papers of the International Conference from Conflict to Cooperation in International Water Resources Management: Challenges and Opportunities", UNESCO, IHE, Delft, The Netherlands, 20-22 November 2002, UNESCO- IYP, WWAP, Technical Documents in Hydrology, PC-CP Series, no.(31), 2004.

(38) Ministry for the Environment and Territory (Italy), and UNESCO-IHP, Water Program for Africa: Arid and

Water Scarce Zones 2004-2006, World Wide Web Document at:

http://www.minambiente.it

http://www.UNESCO.org/water/ihp

(٣٩) إيطاليا تمول مشروعا جديدا بهدف تحسين إدارة الموارد المائية بين دول حوض النيل، مجلة أكتوبر، العدد ١٤٨١، ١٢ مارس ٢٠٠٥.

(40) Ministry of foreign Affairs, policy and Operation Evaluation Department, Sub- Report on: "Egypt Evaluation of the Netherlands Support to Water Management and Drainage 1975- 1996", Netherlands, Policy and Operation Department, Ministry of Foreign Affairs, 1998, pp.87-131.

(٤١) انظر: الشراكة المائية المصرية، فى:

- www.egyptianwaterpartnership.org
- "سيدارى" (CEDARE): مركز البيئة والتنمية للإقليم العربى وأوربا.
- Center for Environment & Development for Arab Region and Europe.
- مجلة الشراكة المائية المصرية، العدد الثانى، مارس ٢٠٠٢.